

دراسة تحليلية لتطور بنية الميزان التجاري الجزائري للفترة 1995-2020

An analytical study of the evolution of the structure of the Algerian trade balance for the period 1995-2020د/جبارة بناصر*¹، ط.د/لعاوي أحمد خيرالدين²¹ جامعة يحيى فارس بالمدينة، مخبر التنمية المحلية المستدامة، dj.benacer@gmail.com

djebara.benacer@univ-medea.dz

² جامعة يحيى فارس بالمدينة، مخبر التنمية المحلية المستدامة، lalaoui.ahmed@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2022/12/25

تاريخ القبول: 2022/12/02

تاريخ الاستلام: 2022/10/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص بنية الميزان التجاري الجزائري وتطوره للفترة 1995-2020 واستقراء أهم ملامح الاقتصاد الجزائري من خلاله، وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في تحليل مكونات الصادرات والواردات الجزائرية للفترة المعتبرة، وخلصت الدراسة أن الميزان التجاري لا يزال رهينة تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، حيث شكلت الطاقة والمحروقات أكثر من 95% من مجموع الصادرات طيلة فترة الدراسة، ومن ناحية أخرى سجلت فاتورة المواد الغذائية والمنتجات الصناعية ارتفاعا إذ تجاوزت نسبتها 50% من مجموع الواردات، ما يؤكد استمرار الصفة الربعية للاقتصاد الجزائري وفشل مساعي التنويع رغم البرامج المسطرة وما تطلبته من إنفاق عمومي ضخم.

الكلمات المفتاحية: مكونات الميزان التجاري، الصادرات الجزائرية، الواردات الجزائرية.

تصنيف JEL: F 10، Q 56 .

Abstract:

This study aims to set the balance of trade components and development during 1995-2020 and conclude the main features of the Algerian economy. To measure the exports and imports components during 1995-2020, the descriptive analytical approach has been used. Findings show that the balance of trade is yet dependent on oil price fluctuations. Thence, oil and energy contribute more than 95% of total exports during the study period. On the other hand, food and industrialized items prices, that contribute more than 50% of imports, have increased. To conclude, despite the huge public expenditure, the Algerian economy still have the rentier feature and all economic diversification have failed.

Keywords: Balance of trade components, Algerian exports, Algerian imports.

Jel Classification Codes: Q56, F10.

I-مقدمة:

سعت مختلف الحكومات المتعاقبة إلى تحقيق التنوع الاقتصادي في مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، وكذلك إلى الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري في التسعينات تجسيدا للرغبة في التوجه نحو الرأسمالية التي تبنتها رسميا نهاية الثمانينات. وكان من بين أهم الأهداف الاقتصادية للإصلاح الاقتصادي الخروج من التبعية للطاقة والمحروقات كأهم الصادرات في البلد، وخلق قطاع إنتاجي قادر على إحلال الواردات خاصة في المجال الصناعي والفلاحي، وهو نفس الأمر الذي سعت إليه مختلف البرامج التنموية المطبقة في العقدين الماضيين.

يعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات التي تعكس طبيعة اقتصاديات الدولة لما يوفره من معطيات تتعلق بتجارها الخارجية وكذا التركيبة السلعية لصادراتها ووارداتها، ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا لتسليط الضوء على تطور قيمة وتركيب الميزان التجاري الجزائري للفترة 1995-2020، مع محاولة الخروج بتصور حول واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري من خلال معالجة الإشكالية التالية:

ما هي طبيعة ودلالة التغيرات الحاصلة على قيمة وبنية الميزان التجاري الجزائري للفترة 1995-2020؟

للإجابة على الإشكالية تم الاستعانة بالسؤالين الفرعيين التاليين:

✓ ما هي طبيعة الاقتصاد الجزائري وخصائصه وفق تركيبة ميزانها التجاري؟

✓ ما هي أهم المراحل التي شكلت منعرجا في قيمة وتركيب الميزان التجاري الجزائري للفترة 2019-2020؟

وللإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

✓ يعكس الميزان التجاري طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي الذي يعتمد على الطاقة والمحروقات كأهم الصادرات، وضعف الجهاز الإنتاجي في جل القطاعات وفشلها في إحلال الواردات خاصة المواد الغذائية والسلع الصناعية التي تعتبر أهم مكوناتها؛

✓ عرف الميزان التجاري الجزائري عدة تطورات من حيث قيمته وتركيبته خاصة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق في النصف الثاني من العشرية الأخيرة من القرن الماضي، وذلك نتيجة الإصلاحات الهيكلية التي طبقت لتحقيق هذا الانتقال، بالإضافة إلى تأثره بتطورات سعر وكمية الطاقة والمحروقات باعتبارها أهم الصادرات؛

II-الإطار النظري للميزان التجاري.

II-1- مفهوم الميزان التجاري:

يمثل الميزان التجاري أحد فروع ميزان المدفوعات فهو يقيد كافة المعاملات التجارية من سلع وخدمات استيرادا وتصديرا بين دولة ما ودولة أخرى، فإننا نقول بأن هنالك فائض في الميزان التجاري إذا فاق حجم الصادرات من سلع وخدمات عن حجم الواردات من سلع وخدمات، ونقول بأن هنالك عجزا في الميزان التجاري إذا فاق حجم الواردات من سلع وخدمات عن حجم الصادرات من سلع وخدمات. (السريبي، 2009، صفحة 231)

ويمكننا التعبير عن رصيد الميزان التجاري بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري } BC = \text{إجمالي صادرات البلد } X - \text{إجمالي واردات البلد } M$$

2-2-1- التوازن والاختلال في الميزان التجاري:

يعتبر الاختلال في الميزان التجاري الحالة الشائعة لدى العديد من الدول، إلا أن هذه الأخيرة تحاول دوما الوصول إلى حالة التوازن والتي نادرا ما تتحقق، فمعظم الدول تحاول قدر الإمكان زيادة صادراتها والتقليل من وارداتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن وتحقيق الاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا.

1-2-2- التوازن في الميزان التجاري:

يقتصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن والجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي (خلف، 2004، الصفحات 124-125) ويمكننا القول بأن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الصادرات}$$

ونتيجة هذا التوازن تتجه أسعار الصرف نحو الثبات والاستقرار وعدم التذبذب ارتفاعا وانخفاضاً، الأمر الذي من شأنه تحقيق التوازن الاقتصادي داخليا وخارجيا.

2-2-2- الاختلال في الميزان التجاري:

يحدث الاختلال في الميزان التجاري عندما يزيد الجانب الدائن عن الجانب المدين في الميزان التجاري أو العكس، فعندما تزيد حقوق الدولة عن مطلوباتها في الدول الأخرى تسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان التجاري، وعندما تتجاوز مطلوبات الدولة حقوق الدول الأخرى تسمى هذه الحالة عجزاً في الميزان التجاري.

حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملة الأجنبية الأخرى، وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياساً بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبيًا وتراجع صادراتها ما يؤثر أيضا سلبيا على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حين تحقق التوازن من جديد من خلال الانخفاض في الصادرات وزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات والواردات (سلمي، 2015-2014، صفحة 120)، فتحقيق الفائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل على متانة المركز الاقتصادي للبلد، والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية واتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات، فالفائض المحقق في هذه الحالة يدل على نجاح البلد في تطبيق إحدى السياسات القصيرة الأجل وبالتالي زيادة الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد. (أحمد، 1993، صفحة 207)

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة لانتاجها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة لضعف قدرتها على إنتاج هذه السلع، بالإضافة إلى حاجتها إلى السلع الوسيطة التي يتم من خلالها تشغيل هذه المشروعات وبالإضافة إلى احتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب، ومعظم هذه الأسباب هو ما يجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية. (خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، 2001، صفحة 236)

3-2-2- أسباب الاختلال في الميزان التجاري:

تتمثل أهم أسباب الاختلال في الميزان التجاري فيما يلي: (جيدل و دردوري، 2021، الصفحات 79-81)

✓ التقييم الخاطيء لسعر صرف العملة المحلية؛

- ✓ الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد وخاصة هيكل التجارة الخارجية؛
- ✓ أسباب دورية تتمثل في التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول وخصوصا خلال الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة؛
- ✓ الأزمات الاقتصادية التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاس آثار هذه الأزمات على الدول النامية؛
- ✓ العوائق التجارية التي من شأنها تعطيل حرية حركة التجارة الخارجية مثل القيود التعريفية والغير التعريفية للتجارة الخارجية؛
- ✓ العوامل الطبيعية والتقدم التكنولوجي بالإضافة إلى الأوضاع السياسية للدول.

III-تشخيص الميزان التجاري الجزائري:

III-1-ماهية الميزان التجاري

- III-1-2-أهم مكونات الميزان التجاري الجزائري: سنقوم بالتطرق إلى مكونات الميزان التجاري من خلال التعرف على مختلف الصادرات والواردات المتعلقة بالسنتين الأخيرتين التي توفرت الإحصائيات الرسمية بخصوصهما.
- III-1-3-بنية الصادرات الجزائرية لسنة 2020: تتكون الصادرات الجزائرية من مكونين أساسيين هما: صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات، والجدول الموالي يبين الأهمية النسبية لمساهمة كل مكون في الصادرات الإجمالية لسنتي: 2019-2020.

الجدول(1): تركيبة صادرات الجزائر للفترة 2019-2020 الوحدة: (مليون)

البيان	2019		2020		نسبة التغير
	\$	%	\$	%	
صادرات المحروقات	33243,17	92,80%	21541,11	90,52%	- 35,20%
الصادرات خارج المحروقات	2580,36	7,20%	2255,49	9,48%	- 12,59%
المجموع	35823,3	100%	23796,60	100%	- 33,57%

المصدر: (المديرية العامة للجمارك، وزارة المالية، 2021، صفحة 19)

متاح على الرابط <https://www.douane.gov.dz>، تاريخ الاطلاع: 2022/09/10.

سجلت الصادرات الإجمالية انخفاضاً بنسبه 33,57% خلال سنة 2020 ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض صادرات المحروقات بنسبه 35,20% حيث شكلت المحروقات الجزء الأهم من الصادرات خلال هذه الفترة بنسبه بلغت 90,52% من القيمة الإجمالية التي بدورها انخفضت بشكل حاد بقيمة قدرها 11.70 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنه 2019 في حين أن الصادرات خارج المحروقات تبقى دائما هامشيه حيث تمثل 9,48% فقط من القيمة الإجمالية للصادرات أي ما يعادل اثنين فاصل 2,26 مليار دولار أمريكي مسجله بذلك انخفاضاً بنسبه 12,59%. (المديرية العامة للجمارك، وزارة المالية، 2021، صفحة 19)

الصادرات الرئيسية خارج المحروقات خلال سنة 2020 تتمثل حسب قيمتها في المنتجات نصف المصنعة والمواد الغذائية و سلع التجهيزات الصناعية، ثم المواد الخام، السلع الاستهلاكية غير الغذائية، و سلع التجهيزات الزراعية، والجدول الموالي يبين الأهمية النسبية لكل مكون.

الجدول (2): تركيبة صادرات الجزائر خارج المحروقات للفترة 2019-2020 (الوحدة: مليون)

نسبة التغير	الرتبة	سنة 2020		سنة 2019		
8,52%	2	19,62%	\$442,59	15,81%	\$437,85	المواد الغذائية
25,46%	4	3,17%	\$71,52	3,72%	\$91,95	المواد الخام
17,67%	1	71,43%	\$1611,18	75,84%	\$1956,92	المنتجات نصف المصنعة
26,28%	6	0,014%	\$0,32	0,01%	\$0,25	سلع التجهيزات الزراعية
9,46%	3	4,03%	\$90,81	3,22%	\$52,97	سلع التجهيزات الصناعية
7,25%	5	1,73%	\$39,06	1,41%	\$36,42	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
12,59%	-	100%	\$2255,49	100%	\$2580,36	المجموع

المصدر: (المديرية العامة للجمارك، وزارة المالية، 2021، صفحة 20)

نلاحظ من خلال الجدول أن المنتجات الرئيسية خارج المحروقات المصدرة خلال سنة 2020 تتمثل في المنتجات نصف المصنعة التي سجلت قيمة إجمالية قدرها 1.611 مليار دولار أمريكي في المركز الأول، ووحدة المواد الغذائية في المرتبة الثانية بقيمة 442.59 مليون دولار أمريكي متبوعة بوحدة سلع التجهيزات الصناعية بقيمة 90.81 مليون دولار أمريكي، لتحتل المواد الخام والسلع الاستهلاكية غير الغذائية و سلع التجهيزات الزراعية المراتب الأخيرة بقيمة 71.52 مليون دولار أمريكي 39.06 مليون دولار أمريكي 0.32 مليون دولار أمريكي على الترتيب.

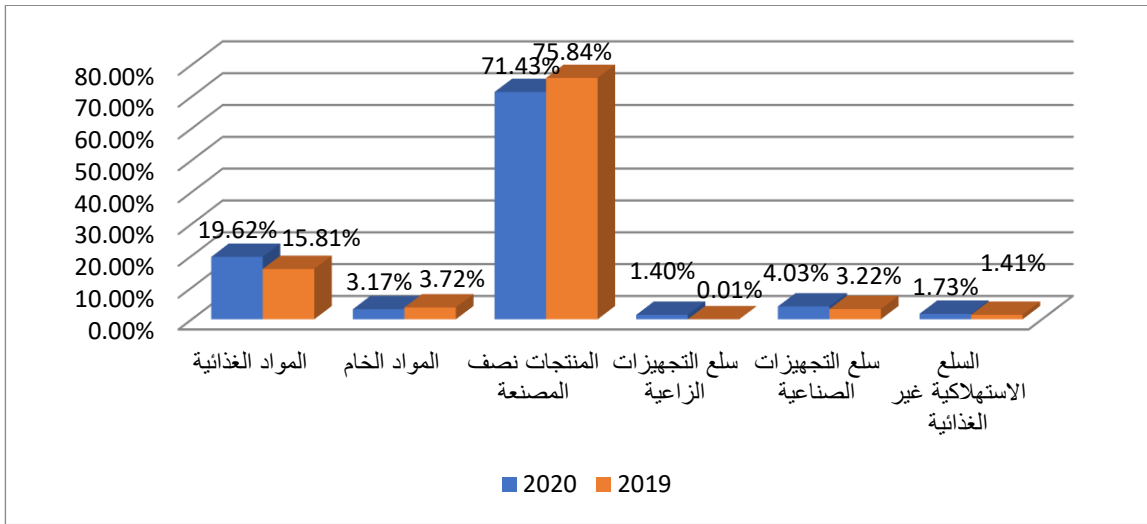
حققت المنتجات الخمس الأوائل المصدرة خارج المحروقات في سنة 2020 لوحدها نسبة 74.54% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، حيث تتمثل في أسمدة معدنية وكيميائية وأزوتية، سكر قصب أو سكر الشمندر، زيوت ومنتجات أخرى محصل عليها من تقطير قطران الفحم حجري، نشادر لا مائة أو محلؤها المائي (النشادري) واسمنت مائي بكافه أنواعه، حيث بلغت نسبه كل منها على التوالي: 35.81%، 13.47%، 13.27%، 8.35%، 3.63%، ويظهر فحص تطور المنتجات الرئيسية خارج المحروقات المصدرة خلال سنتين 2019 - 2020 ما يلي (المديرية العامة للجمارك، وزارة المالية، 2021، صفحة 21):

✓ **ارتفاعات:** شملت الاسمنت المائي بكافه أنواعه، سكر القصب أو سكر شندره، التمور والتين والأسمدة المعدنية بالنسب 34.87%، 16.80%، 14.49%، 0.79% على التوالي.

✓ **انخفاضات:** مست كل من الزيوت ومنتجات أخرى محصل عليها من تقطير قطران فحم الحجري و النشادر اللامائية أو محلوها المائي النشادري، فوسفات الكالسيوم الطبيعي والهيدروجين والغازات النادرة وفق المعدلات التالية: 36.89%، 19.16%، 3.83%.

✓ **صادرات العنفات النفائة، العنفات الدافعة والعنفات الغازية الأخرى** سجلت ارتفاعا جد معتبر نسبتته 379.41% أي ما يعادل 46.11 مليون دولار أمريكي، أما فيما يخص مصدري المنتجات خارج المحروقات فإن الخمس الأوائل من أصل 1219 مُصدر يحققون لوحدهم أكثر من 72.76% من القيمة الإجمالية للصادرات خارج المحروقات وهذا خلال سنة 2020 حيث يتمثلون أساسا في هؤلاء الذين يعملون في قطاع منتجات اليوريا والمذيبات، النشادر والسكريات.
والشكل الموالي يوضح نسب السلع في إجمالي الصادرات كما يلي:

الشكل(1): تركيبة صادرات الجزائر خارج المحروقات لسنة 2020



من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول(2)

4-1-III-بنية الواردات الجزائرية لسنتي 2019-2020: تتشكل واردات الجزائر من ستة أصناف رئيسية تتمثل في المواد الغذائية، الطاقة وزيوت التشحيم، المواد الخام، المنتجات نصف المصنعة، سلع التجهيزات الزراعية والصناعية، والسلع الاستهلاكية غير الغذائية، حيث سجلت في السنوات الأخيرة على انخفاض نتيجة ضبط السياسة التجارية الخارجية والتحكم في رصيد الدولة من العملة الصعبة التي تأكلت نتيجة انخفاض أسعار البترول بداية من سنة 2014 باعتباره أهم مورد لها.
سنحاول من خلال الجدول التالي التعرف على نسبة كل مكون وتغيره بين سنتي 2019-2020.

الجدول(3): بنية واردات الجزائر للفترة 2019-2020 (الوحدة: مليون)

البيان	سنة 2019		سنة 2020		الرتبة	نسبة التغير
	%	\$	%	\$		
المواد الغذائية	19.25%	\$8072.27	23.54%	\$8094.91	2	0.28%
الطاقة وزيوت التشحيم	3.42%	\$1436.23	2.66%	\$915.55	6	-36.27%
المواد الخام	4.80%	\$2299.42	6.69%	\$2299.42	5	14.27%
المنتجات نصف المصنعة	24.56%	\$10297.52	23.17%	\$7967.61	3	-22.63%
سلع التجهيزات الزراعية	1.09%	\$457.70	0.6%	\$205.94	7	-55.0%
سلع التجهيزات الصناعية	31.48%	\$13202.40	26.63%	\$9157.73	1	-30.6%
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	15.40%	\$6455.77	16.72%	\$5750.68	4	-10.92%
المجموع	100%	\$41934.12	100%	\$34391.64	-	-17.99%

المصدر: (المديرية العامة للجمارك، وزارة المالية، 2021، صفحة 11)

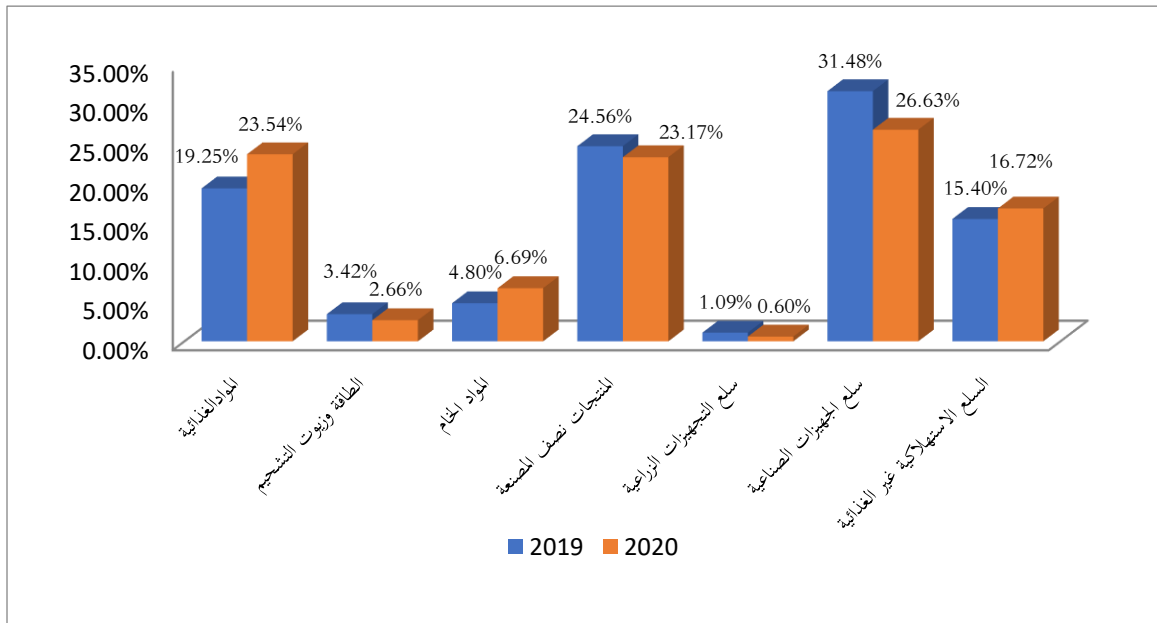
الملاحظ من الجدول بأن الواردات قد سجلت انخفاضا إجماليا نسبته 17.99% خلال سنة 2020 مقارنة مع سنة 2019، حيث انتقلت القيمة من 5005.302 مليار دج (41.93 مليار دولار أمريكي) إلى 4360.320 مليار دج (34.39 مليار دولار أمريكي)، والتي يبرز تصنيفها حسب وحدات الاستخدام كما يلي:

- انخفاضات بنسبة: 55%، 36.27%، 22.63%، 36.64%، 10.92% على التوالي في ما يخص سلع التجهيزات الزراعية الطاقة وزيوت التشحيم السلع التجهيزات الصناعية منتجات نصف مصنعه والسلع الاستهلاكية غير الغذائية

- ارتفاعين بنسبة: 14.27%، 0.28% الأولى تخص وحدة الاستخدام المواد الخام، أما الثانية فتتعلق بالمواد الغذائية والتي تعتبر نسبة تغير طفيفة خلال الفترة المعتمدة.

والشكل الموالي يوضح نسب السلع في إجمالي الواردات كما يلي:

الشكل (2): بنية واردات الجزائر لسنتي 2019-2020



المصدر: من أعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول (3)

IV- تطور تركيبة الميزان التجاري الجزائري للفترة 1995-2020: سنتطرق إلى تركيبة الميزان التجاري الجزائري بتقسيم فترة الدراسة إلى أربعة فترات، تشكل كل فترة محطة مهمة أو منعرجا اقتصاديا مؤثرا له انعكاساته على تطور الميزان التجاري الجزائري، كما تشمل دراستنا تطور تركيبي كل من الصادرات والواردات من خلال الوقوف على أهم المحطات المفصلية في تطور الصادرات والواردات الجزائرية وذلك بالتطرق إلى أهم المؤشرات والأرقام المتعلقة بفترة الدراسة.

IV-1- عرض وتحليل تطور تركيبة الميزان التجاري الجزائري للفترة (1995-2001): تعتبر هذه الفترة مفصلية في تاريخ الاقتصاد الجزائري، كونها عرفت برامج الإصلاح الاقتصادي الذي هدف إلى تجسيد تبني الاقتصاد الحر بمساعدة صندوق النقد الدولي، حيث عرف الميزان التجاري حالة عدم الاستقرار والتذبذب رغم قيمته الايجابية إلا سنة 1995 التي كانت سلبية، والجدول التالي يبين لنا أهم الأرقام المتعلقة بتطور تركيبي الصادرات والواردات.

الجدول (4): تطور تركيبة الميزان التجاري الجزائري للفترة(1995-2001) الوحدة(مليون دولار)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
قيمة الواردات	10761	9098	8687	9403	9164	9173	9940
المواد الغذائية	2753	2601	2544	2533	2307	2415	2395
الطاقة وزيوت التشحيم	118	110	132	126	154	129	139
المواد الخام	789	498	499	540	469	428	478
المنتجات نصف المصنعة	2372	1788	1564	1722	1547	1655	1872
سلع التجهيزات الزراعية	41	41	21	43	72	85	155
سلع التجهيزات الصناعية	2937	3022	2833	3120	3219	3068	3435
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	1751	1038	1094	1319	1396	1393	1466
قيمة الصادرات	10 240	13 375	13 889	10 213	12 522	22 031	19132
المواد الغذائية	110	136	37	27	24	32	28
الطاقة والخروقات	9731	12494	13378	9855	12084	21419	18484
المواد الخام	41	44	40	45	41	44	37
المنتجات نصف المصنعة	274	496	387	254	281	465	504
سلع التجهيزات الزراعية	5	3	1	7	25	11	22
سلع التجهيزات الصناعية	18	46	23	9	47	47	45
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	61	156	23	16	20	13	12
الميزان التجاري	521-	4277	5202	810	3358	12858	9192

Source : (direction générale des douanes, pp. 16-17)

1394	1325	843	751	784	689	562	المواد الخام
10014	7105	4934	4088	3645	2857	2336	المنتجات نصف المصنعة
174	146	96	160	173	129	148	سلع التجهيزات الزراعية
13093	8534	8528	8452	7139	4955	4423	سلع التجهيزات الصناعية
6397	5243	3011	3107	2797	2112	1655	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
79298	60163	54613	46001	32083	24612	18825	قيمة الصادرات
119	88	73	67	59	48	35	المواد الغذائية
77361	58831	53429	45094	31302	23939	18091	الطاقة والمحروقات
334	169	195	134	90	50	51	المواد الخام
1384	993	828	651	571	509	551	المنتجات نصف المصنعة
1	1	1	-	-	1	20	سلع التجهيزات الزراعية
67	46	44	36	47	30	50	سلع التجهيزات الصناعية
32	35	43	19	14	35	27	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
39819	32532	33157	25644	13775	11078	6816	الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير المديرية العامة للجمارك الجزائرية، (المديرية العامة للجمارك، 2022) متاحة

على الرابط: <https://www.douane.gov.dz>

لقد سجل الميزان التجاري فائضا متزايدا في الفترة المعتبرة إلا سنة 2007 تراجع بنسبة طفيفة بلغت 625 مليون دولار والذي يرجع إلى ارتفاع قيمة الواردات ب 6 ملايين و175 مليون دولار، ليعاود الارتفاع محققا أقصى قيمة له سنة 2008 بقيمة 39 مليار و819 مليون دولار في سابقة لم يعرفها من قبل وذلك بفعل الارتفاع المعتبر لقيمة صادرات الطاقة والمحروقات، أما أكبر زيادة سنوية محققة كانت في سنة 2005 إذ بلغت قيمتها 11 مليار و869 مليون دولار بنسبة زيادة 86.16% عن سنة 2004، أما متوسط الزيادة السنوية فبلغ حوالي 5 ملايين و500 مليون دولار.

يرجع هذا الارتفاع والتحسين في الميزان التجاري للفترة المعتبرة تبعا للتغير الحاصل في بنية وطبيعة كل من الصادرات والواردات

نوردها فيما يلي:

✓ **الواردات:** سجلت الواردات تزايدا طيلة الفترة المعتبرة، إلا أن نسب تزايدها تباينت من سنة لأخرى حيث قدرت أكبر نسبة تزايد سنة 2008 قدرها 42% موافقة لقيمة 11 مليار و848 مليون دولار، لتحل سنة 2006 في المرتبة الأخير بنسبة تزايد 5.4% بقيمة مليار و99 مليون دولار، في حين سجلت السنوات 2003، 2004، 2005 نسب تزايد قدرها 12.7%، 35.25%، 11.2% على الترتيب.

كما نلاحظ من الجدول السابق أن واردات السلع والتجهيزات الصناعية احتلت المرتبة الأولى ضمن الواردات، مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2008 بقيمة 13 ملايين و93 مليون دولار محققة ارتفاعا سنويا متوسطا بقيمة مليار و445 مليون دولار أي بمعدل تزايد 32.67% سنويا وهو ما يفسر لجوء الدولة إلى استيراد السلع الصناعية الجاهزة على حساب الصناعة المحلية التي

تعتمد المواد الخام والسلع نصف المصنعة، تليها المنتجات النصف مصنعة محققة أقصى قيمة لها سنة 2008 قدرت بمليار و14 مليون دولار ما عدى سنة 2002 حيث احتلت قيمة المواد الغذائية المرتبة الثانية بقيمة 2مليار و740مليون دولار لتراجع إلى المرتبة الثالثة إلى غاية سنة 2006، لتخسر مرتبتها مرة أخرى سنة 2007 لصالح السلع الاستهلاكية غير الغذائية وتسترجعها سنة 2008 بقيمة 7 مليار و813 مليون دولار، لتحل كل من المواد الخام والطاقة وزيت التشحيم و سلع التجهيزات الزراعية المراتب الأخيرة على الترتيب.

✓ **الصادرات:** شهدت الصادرات تزايد معتبرا بأكثر من 4 أضعاف في الفترة المعتبرة، حيث قفزت من 18 مليار و825 مليون دولار سنة 2002 إلى 79مليار و298 مليون دولار كأعلى قيمة لها سنة 2008 محققة زيادة سنوية متوسطة تقدر 10ملايير و78.83مليون، وتشكل الطاقة والمحروقات أهم الصادرات بأكثر من 96% من قيمتها مسجلة أكبر قيمة لها ب 77مليار و361 مليون دولار بنسبة 97.55% من القيمة الإجمالية للصادرات، أما النسبة المتبقية المقدرة ب 2.45% فهي تخص كل من: المنتجات نصف المصنعة، المواد الخام، المواد الغذائية، سلع التجهيزات الصناعية، السلع الاستهلاكية غير الغذائية، سلع التجهيزات الزراعية بنسب 1.74%، 0.42%، 0.15%، 0.08%، 0.04%، 0.01% على الترتيب.

على الرغم من وجود الفوائض المالية التي سمحت للسلطات العمومية تسطير برنامجين تمويين تمثلا في برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو بتخصيص 7 مليارات و55 مليار دولار على الترتيب (بن محمد، 2020، الصفحات 6-10)، إلا أن الميزان التجاري بقي رهينة أسعار الطاقة وتقلبها في الأسواق الدولية، إذ بقي يعتمد بشكل كبير على الطاقة والمحروقات في تغطية العجز الحاصل في ميزانه التجاري والنتائج عن الارتفاع في قيمة الواردات وضعف الجهاز الإنتاجي الوطني.

IV-3- عرض وتحليل تطور تركيبة الميزان التجاري الجزائري للفترة (2009-2014): سجل الميزان التجاري نتائج إيجابية متباينة بفعل تذبذب قيمة صادرات الطاقة والمحروقات من سنة لأخرى، والجدول التالي يبين تطور تركيبة كل من الصادرات والواردات.

الجدول (6): تطور تركيبة الميزان التجاري الجزائري للفترة (2009-2014) الوحدة(مليون دولار)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الواردات	39294	40473	47247	50376	55028	58580
المواد الغذائية	5863	6058	9850	9022	9580	11005
الطاقة وزيت التشحيم	549	955	1164	4955	4385	2879
المواد الخام	1200	1409	1783	1839	1841	1891
المنتجات نصف المصنعة	10165	10098	10685	10629	11310	12852
سلع التجهيزات الزراعية	233	341	387	330	508	658
سلع التجهيزات الصناعية	15139	15776	16050	13604	16194	18961
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	6145	5836	7328	9997	11210	10334
قيمة الصادرات	45 194	57 053	73489	71866	64974	62886
المواد الغذائية	113	315	355	315	402	323
الطاقة والمحروقات	44128	55527	71427	69804	62960	60304
المواد الخام	170	94	161	168	109	109

2121	1458	1527	1496	1056	692	المنتجات نصف المصنعة
2	-	1	-	1	-	سلع التجهيزات الزراعية
16	28	32	35	30	42	سلع التجهيزات الصناعية
11	17	19	15	30	49	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
4306	9946	21490	26242	16580	5900	الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير المديرية العامة للجمارك الجزائرية، (المديرية العامة للجمارك، 2022)

متاحة على الرابط: <https://www.douane.gov.dz>

لقد سجل الميزان التجاري فوائض إيجابية في كل السنوات للفترة المعتبرة إلا أنها لم تكن منتظمة، فكانت متزايدة في البداية لتحقق أعلى فائضا سنة 2011 بقيمة 26 مليار و242 مليون دولار والذي يرجع إلى الارتفاع المعتبر في قيمة صادرات الطاقة والمحروقات، ليسجل تراجعا في الفترة 2012-2014، أما أكبر زيادة سنوية محققة كانت في سنة 2010 بلغت قيمتها 10 مليارات و680 مليون دولار بزيادة نسبتها 181% عن سنة 2009.

ترجع هذه الفوائض الإيجابية في الميزان التجاري للفترة المعتبرة تبعا للتغير الحاصل في قيمة مكونات كل من الصادرات

والواردات نوردتها فيما يلي:

✓ **الواردات:** سجلت الواردات تزايدا طيلة الفترة المعتبرة، إلا أن نسب تزايدها تباينت من سنة لأخرى حيث قدرت أكبر نسبة تزايد سنة 2011 قدرها 16,73% بقيمة 6 مليار و774 مليون دولار، لتحتل سنة 2010 المرتبة الأخيرة بنسبة تزايد 3% بقيمة مليار و179 مليون دولار، في حين سجلت السنوات 2012، 2013، 2014 نسب تزايد قيمتها 6.62%، 9.23%، 6.45% على الترتيب.

كما نلاحظ أن من الجدول أن واردات سلع التجهيزات الصناعية احتلت المرتبة الأولى ضمن الواردات، مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 18 مليار و961 مليون دولار محققة ارتفاعا سنويا متوسطا بقيمة 764.4 مليون دولار أي بمعدل تزايد 4.21% سنويا وهو ما يفسر السياسة الاستيرادية للدولة في مجال الصناعة كالسيارات والآلات وغيرها، تليها المنتجات نصف المصنعة محققة أقصى قيمة لها في نفس السنة قدرت 12 مليار و852 مليون دولار، بينما تبادلت المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية المرتبة الثالثة والرابعة مناصفة، فتفوقت السلع الاستهلاكية غير الغذائية في السنوات 2009، 2012، 2013 محققة أعلى قيمة لها ب 11 مليار و210 مليون دولار، في حين حققت المواد الغذائية أكبر قيمة لها سنة 2014 قدرت ب 11 مليار و5 مليون دولار، أما المواد الخام فسجلت تزايدا طيلة الفترة بأعلى قيمة سنة 2014 قدرت ب مليار و891 مليون دولار محتلة المرتبة الخامسة في الثلاثة سنوات الأولى، لتتراجع إلى المرتبة السادسة بقية الفترة لصالح الطاقة وزيوت التشحيم التي ارتفعت بنسبة معتبرة سنة 2012 بنسبة 325% مسجلة أعلى قيمة لها بقيمة 4مليار و385مليون دولار وتحافظ على مرتبتها في السنتين الأخيرتين بالرغم من تراجع قيمتها، في حين احتلت سلع التجهيزات الزراعية المرتبة الأخيرة إذ لم تتجاوز قيمتها 658 مليون دولار رغم ما تزخر به الجزائر من أراضي وموارد في هذا المجال الذي لا يزال متخلفا لاعتماده وسائل وطرق تقليدية.

✓ **الصادرات:** شهدت الصادرات تزايد معتبرا في الثلاثة سنوات الأولى محققة أعلى قيمة لها سنة 2011 بلغت 73 مليار و489 مليون دولار بزيادة سنوية تقدر ب 28.81%، لتتراجع في الثلاث سنوات الأخيرة ما سبب تراجع في قيمة الميزان التجاري، وتجدد الإشارة إلى أن الطاقة والمحروقات تشكل أهم الصادرات بأكثر من 96% من قيمتها مسجلة أكبر قيمة لها بلغت 71 مليار و427 مليون دولار بنسبة 97.19% من القيمة الإجمالية للصادرات، أما النسبة المتبقية المقدرة ب 2.81% فهي

تخص المنتجات نصف المصنعة التي عرفت تزيادا في اغلب السنوات مسجلة أقصى قيمة لها ب 2مليار و121مليون دولار سنة 2014 بنسبة 3.37%، أما المواد الغذائية، المواد الخام، سلع التجهيزات الصناعية، السلع الاستهلاكية غير الغذائية، سلع التجهيزات الزراعية فسجلت النسب التالية: 0.51%، 0.17%، 0.15%، 0.025%، 0.012%، 0.003% على الترتيب.

بالرغم من استمرار تحقيق الفوائض المالية واستثمار الدولة الجزائرية لها بتسطير البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 إضافة إلى البرنامجين السابقين (الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو) والذي رصدت له 286 مليار دولار (سويح و بن طيرش، 2017، صفحة 212)، هذا الأخير كان من بين أهم أهدافه تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لانعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات (شريط و بن الحاج، 2015، صفحة 97)، إلا أن الميزان التجاري لا يزال يعتمد على صادرات الطاقة والمحروقات والتي تشكل أكثر من 96% من صادراتها، في ظل استمرار ارتفاع الواردات خاصة سلع التجهيزات الصناعية والمنتجات نصف المصنعة وكذا المواد الغذائية مما يدل على هشاشة الجهاز الإنتاجي الوطني في هذين المجالين المهمين.

IV-4- عرض وتحليل تطور تركيبة الميزان التجاري الجزائري للفترة (2015-2020): لقد سجل الميزان التجاري عجزا طيلة الفترة بسبب تدهور قيمة صادرات الطاقة والمحروقات بالرغم من محاولات كبح الواردات، والجدول التالي يبين تطور تركيبة كل من الصادرات والواردات.

الجدول(7): تطور تركيبة الميزان التجاري الجزائري للفترة(2015-2020) الوحدة(مليون دولار)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة الواردات	51702	47089	46059	46330.21	41934.12	34391.64
المواد الغذائية	9316	8224	8438	8573.58	8072.3	8094.91
الطاقة وزيوت التشحيم	2376			1078.1	1436.2	915.55
المواد الخام	1560	14613	14504	1900.25	2012.2	2299.42
المنتجات نصف المصنعة	12034			10965.84	10297.52	7967.61
سلع التجهيزات الزراعية	664			564.76	457.7	205.94
سلع التجهيزات الصناعية	17076	15915	14606	16488.96	13202.4	9157.73
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	8676	8338	8511	6761.7	6455.8	5750.68
قيمة الصادرات	34668	30026	35191	41797.32	35823.54	23796.60
المواد الغذائية	235	327	349	373.77	407.86	442.59
الطاقة والمحروقات	32699	27102	33261	38871.75	33243.17	21541.11
المواد الخام	106	84	73	92.39	95.95	71.52
المنتجات نصف المصنعة	1597	1299	1410	2335.58	1956.92	1611.18
سلع التجهيزات الزراعية	1	-	0.3	0.31	0.25	0.32

90.81	82.97	90.1	78	53	19	سلع التجهيزات الصناعية
39.06	36.42	33.42	20	18	11	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
10595.64-	6109.58-	4532.89-	10868-	17064-	17034-	الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير المديرية العامة للجمارك الجزائرية، (المديرية العامة للجمارك، 2022)

متاحة على الرابط: <https://www.douane.gov.dz>

سجل الميزان التجاري فوائض سلبية في كل السنوات للفترة المعتبرة مسجلة أسوء قيمة لها سنة 2016 قدرت ب 17 مليار و64 مليون دولار والذي يرجع إلى الانخفاض الكبير في قيمة الصادرات ب 28 مليار و218 مليون دولار عن سنة 2014، واستقر العجز في سنة 2016 بتسجيل انخفاض طفيف قدر ب 32 مليون دولار بالرغم من انخفاض الواردات بأكثر من 3 ملايين دولار، في حين انخفضت قيمة العجز انخفاضا محسوسا سنتي 2017 و2018 قدرت قيمته ب 6 ملايين و196 مليون دولار و335.11 مليون دولار على الترتيب بفضل ارتفاع صادرات الطاقة والمحروقات في ظل استقرار الواردات، ليعاود العجز الارتفاع سنة 2019 بقيمة مليار 576.69 مليون دولار، أما أكبر ارتفاع سنوي في قيمة العجز للفترة المعتبرة كانت في سنة 2020 ب 4 مليار و 486 مليون دولار نسبتها 73.42% عن سنة 2019.

يرجع العجز المسجل في الميزان التجاري للفترة المعتبرة تبعا للتغير الحاصل في قيمة مكونات كل من الصادرات والواردات

نوردها فيما يلي:

✓ **الواردات:** سجلت الواردات تراجعاً في معظم سنوات الفترة المعتبرة، إلا أن نسب تراجعها تباينت من سنة لأخرى، حيث قدرت أكبر نسبة انخفاض سنة 2020 قدرها 17.99% عن 2019 بقيمة 7 مليار و542.48 مليون دولار مسجلة أقل قيمة لها ب 34 مليار و391.64 مليون دولار، تلتها سنة 2019 بانخفاض نسبته 9.49% وسنة 2016 ب 8.9%، لتحتل سنة 2017 المرتبة الأخيرة بنسبة انخفاض 2.19% بقيمة مليار و30 مليون دولار، إلا أن سنة 2018 عكس بقية السنوات سجلت فيه الواردات ارتفاعاً طفيفاً قدر ب 271.21 مليون دولار عن سنة 2017 أي بنسبة زيادة 0.59% .

كما نلاحظ من الجدول أن واردات سلع التجهيزات الصناعية احتلت المرتبة الأولى ضمن الواردات، مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2015 بقيمة 17 مليار و76 مليون دولار محققة انخفاضا سنويا متوسطا بقيمة مليار و583.65 مليون دولار أي بمعدل تراجع 17.30% سنويا وهو ما يفسر سياسة مكافحة الفواتير المضخمة والحد من الواردات كالمسارات، تليها المنتجات نصف المصنعة محققة أقصى قيمة لها في نفس السنة قدرت ب 12 مليار و34 مليون دولار، إلا أنه في سنة 2020 تجاوزتها المواد الغذائية محتلة المرتبة الثانية بقيمة 8 ملايين و94.91 مليون دولار مسجلة أكبر قيمة لها سنة 2015 قدرت ب 9 ملايين و316 مليون دولار محتلة المرتبة الثالثة، إلا أن السلع الاستهلاكية غير الغذائية تقدمت عليها في سنتي 2016 و2017 والتي حققت أعلى قيمة لها ب 8 مليار و676 مليون دولار سنة 2015 وأقل قيمة لها سنة 2020 متراجعة إلى المرتبة الرابعة، أما المواد الخام فسجلت تزايداً طويلاً الفترة بأعلى قيمة سنة 2020 قدرت ب 2 مليار و299.42 مليون دولار محتلة المرتبة الخامسة التي كانت ل للطاقة وزيوت التشحيم سنة 2015، هذه الأخيرة شهدت تراجعاً في قيمتها إلى المرتبة السادسة، في حين احتلت سلع التجهيزات الزراعية المرتبة الأخيرة إذ لم تتجاوز قيمتها 664 مليون دولار ما يدل على استمرار تجاهل هذا القطاع الحساس المتعلق بتحقيق الاكتفاء والأمن الغذائيين.

✓ **الصادرات:** أخذت الصادرات منحى تنازليا في الفترة الاخيرة رغم تسجيلها ارتفاعا مرحليا سنتي 2017 و 2018 مسجلة أكبر قيمة لها بلغت 41 مليار و 797.32 مليون دولار بزيادة سنوية تقدر ب 18.77% عن 2017، أما أكبر انخفاض لها سنة 2020 وهو أسوء رقم لم يسجل منذ سنة 2003 إذ قدرت ب 23 مليار و 796.6 مليون دولار ما يعادل تراجعاً نسبته 33% عن سنة 2019 ، وينبغي التنويه إلى أنه رغم انخفاض نسبة مساهمة الطاقة والمحروقات في الصادرات، إلا أنها لا تزال تشكل أهم الصادرات بأكثر من 90% من قيمتها، حيث سجلت أكبر قيمة لها سنة 2018 قدرت ب 38 مليار و 871.75 مليون دولار بنسبة 93% من القيمة الإجمالية للصادرات، أما المنتجات نصف المصنعة فسجلت ثاني أكبر قيمة قدرت ب 2 مليار و 335.58 مليون دولار بنسبة 5.58%، أما النسبة المتبقية المقدرة ب 1.42% فهي تخص المواد الغذائية، المواد الخام، سلع التجهيزات الصناعية، السلع الاستهلاكية غير الغذائية، سلع التجهيزات الزراعية، حيث سجلت النسب التالية: 0.9%، 0.221%، 0.216%، 0.08%، 0.001% على الترتيب.

على الرغم من تحقيق الميزان التجاري لفوائض المالية طيلة الفترات السابقة إلا أنه لم يصمد ولم يحافظ على توازنه لسنة واحدة نتيجة لازمة المالية في النصف الثاني من سنة 2014، فارتفع العجز في سنة 2015 مسجلا انخفاضا كبيرا قدر ب 21 مليار و 340 مليون دولار عن سنة 2014، وهذا ما يؤكد هشاشة الاقتصاد الجزائري رغم الإنفاق العمومي الضخم الذي رصد للبرامج التنموية السابقة والتي كان آخرها البرنامج توطيد النمو 2015-2019 الذي جعل أحد أهم أهدافه التنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه (بن محمد، 2020، صفحة 17)، إلا أن الميزان التجاري لا يزال يعتمد على صادرات الطاقة والمحروقات والتي تشكل أكثر من 90% من صادراتها، على الرغم من سياسة الحد من الواردات التي تظل التجهيزات الصناعية والمواد الغذائية تشكل أكثر من 50% منها، مما يدل على الفشل في خلق قطاع اقتصادي منتج يساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي والحد من التبعية للطاقة والمحروقات.

V-الخلاصة:

شهد الميزان التجاري عدة تطورات في الفترة 1995-2020 في قيمته وبنيته، تم التطرق إليها في أربع مراحل أساسية شكلت تغيرات في قيمته وتركيبته على حد سواء، حملت عدة دلالات ونتائج نوجزها فيما يلي:

- سجل الميزان التجاري فائضا طيلة الفترة الممتدة من 1996 إلى 2014، سجلت أعلى قيمة له سنة 2008 ب 39 مليار و 819 مليون دولار، وأعلى قيمة للصادرات خارج المحروقات بلغت 79 مليار و 298 مليون دولار بنسبة تفوق 96% من إجمالي الصادرات، مما يدل على ارتباط الميزان التجاري بالصادرات من الطاقة والمحروقات لم تنزل نسبته عن 90% كأحسن نتيجة طيلة فترة الدراسة؛
- سجل الميزان التجاري عجزا سنة 1996 وطيلة الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020، فكانت أكبر قيمة عجز سنة 2016 ب 17 مليار و 64 مليون دولار، نظرا لانخفاض صادرات الطاقة والمحروقات وارتفاع الواردات التي صعب التحكم فيها من خلال إجراءات التقشف في محاولة كبحها؛
- سجلت الواردات أكبر قيمة لها سنة 2014 بلغت 58 مليار و 580 مليون دولار، والتي تزامنت مع بداية الأزمة المالية التي شكلت منعطفا في قيمة وتركيب الميزان التجاري في السنوات اللاحقة بتحقيقه للعجز طيلة المدة، مما يدل على حساسيته للصدمات في أسعار الطاقة والمحروقات؛

- تشكل سلع التجهيزات الصناعية والمواد الغذائية أكثر من 50% من قيمة الواردات مما يدل على ضعف أهم قطاعين انتاجيين هما الصناعة والزراعة اللتان يفترض أن تلعب دورا في إحلال الواردات وتلبية احتياجات السوق الوطني؛
وتجدر الإشارة إلى أن القرار الإداري القصير الأجل طغى على القرار الاقتصادي المتوسط والطويل المدى في التعامل مع العجز في الميزان التجاري، وبالتالي كان هم الحكومات المتعاقبة هو كيفية المحافظة على العملة الصعبة التي مصدرها الطاقة والمحروقات دون التفكير في إيجاد مصادر أخرى لها، فتلجأت إلى الحلول السهلة بفرض قيود على الاستيراد بدلا من توفير مناخ استثماري يساعد على خلق الثروة ويعدد مصادر الدخل ويحد من درجة الاعتماد على المورد الواحد، وإذا ما أريد تحقيق الهدف فينبغي العمل على التوجه نحو بناء اقتصاد متنوع، وذلك بالاهتمام بالاستثمار في مجالي الزراعة التي تمتلك فيها الجزائر إمكانيات هائلة والصناعة بهدف تقليل الواردات في الأجل القصير والتصدير على المدى الطويل، وهو ما يقلل من الاعتماد على الطاقة والمحروقات كأهم مصدر للعملة الصعبة ويحدد لتوازن الميزان التجاري.
وفي الأخير يمكن أن تكون هذه الدراسة منطلقا لدراسات مستقبلية تسلط الضوء على أثر جائحة كورونا على الميزان التجاري الجزائري، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهه في ظل الارتفاع في سعر المواد الغذائية عالميا بسبب الحرب الروسية الأوكرانية.

VI- قائمة المراجع:

1-direction générale des douanes. (s.d.). *les réalisations des échanges extérieures de l'Algérie 1963-2002*. ministère des finances.

- 2- أحمد، ع. ا. (1993). *الاقتصاديات الدولية*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- 3- السريتي، ا. م. (2009). *التجارة الخارجية*. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- 4- المديرية العامة للجمارك (2022). Récupéré sur <https://www.douane.gov.dz>.
- 5- المديرية العامة للجمارك، وزارة المالية. (2021). *إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2020*. الجزائر.
- 6- بن محمد، ه. (2020). *عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر للفترة 2019-2001* مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، 35-68.
- 7- جيدل، ر. &، دردوري، ل. (2021). *محددات توازن الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2019* مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 6، العدد 1، 77-94.
- 8- خلف، ف. ح. (2001). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- 9- خلف، ف. ح. (2004). *التمويل الدولي*. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- 10- دحو، س. (2009). *الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي*. مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقية، المجلد 06، العدد 01، 118-134.
- 11- سلمى، د. (2014-2015). *أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها* "دراسة حالة الجزائر". أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم التجارية تخصص تجارة دولية.

- 12- سويح, ج &., بن طيرش, ع. (2017). تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد. 01، 208-221.
- 13- شريط, ع &., بن الحاج, ج. (2015). أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجاً. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06، العدد. 01، 93-108.

Reference translated from Arabic:

- 1- Ministry of Finance, General Directorate of Customs, **Algeria's external trade 1963-2002**, Algeria, <https://www.douane.gov.dz>.
- 2 - Ahmed Abdel Rahman Yousry, **International Economics**, University Youth Foundation, Egypt, 1993.
- 3 - Al-Serbiti Al-Sayed Ahmed Mohamed, **Foreign Trade**, University House, Egypt, Alexandria, 2009.
- 4- Directorate General of Customs, National Center for Informatics and Statistics, **Evolution of Foreign Trade of Algeria**, https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/evolution_du_commerce_exterieurs_de_1_algerie_1963_2010-2.pdf.
- 5- General Directorate of Customs, Ministry of Finance, <https://www.douane.gov.dz>.
- 6 -Ben Mohamed Houda, **Presentation and analysis of development programs in Algeria for the period 2001-2019**, Journal of the Faculty of Politics and Economics, Volume 1, Issue 5, 2020.
- 7 - Jedel Rachid, Dardouri Lahcen, **Determinants of the balance of trade balance in Algeria during the period 2019-2020**, Journal of Advanced Economic Research, Volume 6, Issue 1, 2021.
- 8 -Khalaf Falih Hassan, **International Finance**, Al-Warraq Foundation for Publishing and Distribution, Jordan, 2004.
- 9 - Khalaf Falih Hassan, **International Economic Relations**, Al-Warraq Foundation for Publishing and Distribution, Jordan, 2001.
- 10 - Dahou Souhaila, **The Algerian Economy in the Framework of the Stabilization and Structural Adjustment Program**, Journal of Economics and Applied Statistics, Volume 6, Issue 1, 2009.
- 11 - Doha Salma, **The impact of exchange rate fluctuations on the trade balance and ways to remedy them**, "A Case Study of Algeria", PhD thesis, Mohamed Khithar University of Biskra, Algeria, 2015.
- 12 -Souih Jamal, Ben Tirish Atallah, **Evaluating the effectiveness of development programs in diversifying the Algerian economy outside hydrocarbons**, Journal of Business and Financial Economics, Volume 1, Issue 1, 2017.
- 13 - Abed shariate, Bin Al-Haj Jalloul Yassin, **The performance of the national economy through development programs**, the five-year program 2010-2014 as a model, Journal of Economics and Human Development, Volume 6, Issue 1, 2015.